

تفسير البحر المحيط

@ 429 @ نكاح أو غيره . وقال ابن زيد أيضاً ، وعبد الله بن عبيدة : العقود خمس : عقدة الإيمان ، وعقدة النكاح ، وعقدة العهد ، وعقدة البيع ، وعقدة الحلف . وقيل : هي عقود الأمانات والبياعات ونحوها ، وقال ابن جريج : هي التي أخذها الله على أهل الكتاب أن يعملوا بها بما جاءهم به الرسول . وقال ابن شهاب : قرأت الكتاب الذي كتبه الرسول صلى الله عليه وسلم (لعمر بن حزم حين بعثه إلى نجران وفي صدره : (هذا بيان من الله ورسوله يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود إلى قوله إن الله سريع الحساب) وقيل : العقود هنا الفرائض . .

{ أُحْلِلْتُ لَكُمْ بِهِيمَةَ الْأَنْعَامِ } قيل : هذا تفصيل بعد إجمال . وقيل : استثناء تشريع بيّن فيه فساد تحريم لحوم السواحب ، والوصائل ، والبحائر ، والحوام ، وأنها حلال لهم . وبهيمه الأنعام من باب إضافة الشيء إلى جنسه فهو بمعنى من ، لأن البهيمه أعم ، فأضيفت إلى أخص . فبهيمه الأنعام هي كلها قاله : قتادة ، والضحاك ، والسدي ، والربيع ، والحسن . وهي الثمانية الأزواج التي ذكرها الله تعالى . وقال ابن قتيبة : هي الإبل ، والبقرة ، والغنم ، والوحوش كلها . وقال قوم منهم الضحاك والفراء : بهيمه الأنعام وحشيها كالطباء ، وبقر الوحش وخمره . وكأنهم أرادوا ما يماثل الأنعام ويدانها من جنس الأنعام البهائم ، والإضرار وعدم الأنياب ، فأضيفت إلى الأنعام لملازمة الشبه ، وتقدم الكلام في مدلول لفظ الأنعام . وقال ابن عمر وابن عباس : بهيمه الأنعام هي الأجنة التي تخرج عند ذبح أمهاتها فتؤكل دون ذكاة ، وهذا فيه بعد . وقيل : بهيمه الأنعام هي التي ترعى من ذوات الأربع ، وكان المفترس من الحيوان كالأسد وكل ذي ناب قد خرج عن حد الأبهام فصار له نظر مّا . .

{ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِ كُمْ } هذا استثناء من بهيمه الأنعام والمعنى : إلا ما يتلى عليكم تحريمه من نحو قوله : { حُرِّمَتْ عَلَيْهِ كُمْ الْمَيْتَةُ } وقال القرطبي : ومعنى يتلى عليكم يقرأ في القرآن والسنة ، ومنه { كُلُّ ذِي نَفْسٍ حَالٍ وَهَالٍ } وقال أبو عبد الله الرازي : ظاهر هذا الاستثناء مجمل ، واستثناء الكلام المجمل من الكلام المفصل يجعل ما بقي بعد الاستثناء مجملاً ، إلا أن المفسرين أجمعوا على أن المراد من هذا الاستثناء هو المذكور بعد هذه الآية وهو قوله : { حُرِّمَتْ عَلَيْهِ كُمْ } إلى قوله : { وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّسَبِ } ووجه هذا أن قوله : أحلت لكم بهيمه الأنعام ، يقتضي إحلالها لهم على جميع الوجوه . فبيّن تعالى أنها إن كانت ميتة أو مذبوحة

على غير اسم الـ ، أو منخنة أو موقودة أو متردية أو نطيحة ، أو افترسها السبع فهي محرمة انتهى كلامه . وموضع ما نصب على الاستثناء ، ويجوز الرفع على الصفة لبهيمة . قال ابن عطية : وأجاز بعض الكوفيين أن يكون في موضع رفع على البدل ، وعلى أن تكون إلا عاطفة ، وذلك لا يجوز عند البصريين إلا من نكرة أو ما قاربها من أسماء الأجناس نحو قولك : جاء الرجل إلا زيد ، كأنك قلت : غير زيد انتهى . وهذا الذي حكاه